(13-32)

الدولة الفلسطينية في السياسة الخارجية الأمريكية

الحوار الأمريكي الفلسطيني

لم يكن اهتمام الإدارة الأمريكية في تطلعها لإجراء حوار مع الفلسطينيين يستهدف تحقيق بعض أهدافهم او حقوقهم المشروعة وانما ضمان تغييب عنصر الاستقلالية الفلسطينية التي تشكل تهديدا لوجود الكيان الصهيوني. كانت الموافقات الأمريكية السالفة الذكر والتي ترضى بقرارات الشرعية الدولية التي تطالب بإقامة دولة فلسطينية مجرد موافقات تكتيكية لتمرير النصف الآخر من القرارات وهو المتعلق بالإنجاز الصهيوني. ومن هنا تم تطبيق نصف القرار 181، المتعلق بالدولة اليهودية وتم إفراغ النصف الآخر من محتواه. وكذلك ما يتعلق بالقرار الذي أوصى بقبول دولة اسرائيل في الأمم المتحدة وتم طمس الاستحقاقات المطلوب تنفيذها لتمرير القرار وهي الدولة الفلسطينية وحق العودة حسب القرار 194. وقد حرص الصهيوني كيسنجر منذ ان راقب تطور الأحداث على الساحة العربية بعد الخامس من حزيران على ضرورة ان تصبح الثورة الفلسطينية عبئا على الأنظمة العربية وليس على الكيان الصهيوني الذي كان باعتداءاته وردوده على الكفاح المسلح يعزز دور المقاومة ويعطي الشرعية العربية الجماهيرية للثورة الفلسطينية. وعندما أصبحت الأمور تشكل خطرا لعبت الإدارة الأمريكية بطريقة غير مباشرة على إحداث الشرخ بين الثورة الفلسطينية والحكومة الأردنية والنظام في الأردن وذلك من خلال بعثة فيشر التي اشرنا اليها في الحلقة السادسة. وما توصلت اليه التحركات لإقامة دولة فلسطينية على ضفتي الأردن الأمر الذي يفرض على الملك الأردني ان يحافظ على النظام والعرش ويقدم على تصفية وجود الثورة المسلحة في الأردن. وعلى الرغم من مؤامرة كيسنجر المستمرة ضد المنظمة والثورة الا انه حاول من خلال اقامة اتصالات معها ان يدفعها نحو الاعتدال بشأن السلام مع إسرائيل. ودفع نحو اتصالات مع أطراف المنظمة المتصفة بالاعتدال والموضوعية القابلين باستخدام سياسة فن تحقيق الممكن. وكان الساسة الاميركيون في معظمهم ورغم استيائهم من منظمة التحرير ووجودها الا انهم يقرون بانها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. (ان جميع الحكومات الاميركية حاولت بطريقة او بأخرى إقامة بعض الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية)[1].

وقد عبرت شيريل روبنبرغ في دراستها حول الحوار الأمريكي - م.ت.ف: هل هو استمرار ام تغير في السياسة الأمريكية قائلة:

(ان تحليل الحوار الاميريكي - م.ت.ف في سياق السياسة الخارجية الاميريكية العالمية، يؤدي الى ثلاث استنتاجات رئيسية بشأن معناه الحقيقي.

- الأول، ان الحوار لا يمثل تغيرا جوهريا ولكن على أكثر تقدير تحول تكتيكي في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية – سواء تجاه الفلسطينيين او في المكونات الأساسية للعلاقة الأمريكية – الإسرائيلية.
- الثاني، ان دوافع الولايات المتحدة لبدء الحوار غير مرتبطة باي محاولة حقيقية لإيجاد تسوية عادلة ودائمة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، بل هناك مصالح متنوعة إقليمية ودولية ومحلية هي التي غذت هذه المبادرة.
- والثالث، ان تأكيدات الرسميين بخصوص رضوخ م.ت.ف "للشروط" الأمريكية مقابل المحادثات مع المنظمة

الفلسطينية لم تكن حقيقية، ذلك ان تبدلات سياسة م.ت.ف التي تدعيها الولايات المتحدة كانت قائمة قبل 14 ديسمبر 1988 بوقت طويل عندما أعلنت الولايات المتحدة انها ستفتح المناقشات)(2).

وقد كان للدور الذي لعبته منظمة التحرير في حرب أكتوبر, بحيث اعترف الجميع بالجبهة الثالثة التي فتحتها جنوب لبنان في الأرض المحتلة الى جانب مشاركتها في الجبهات الأخرى. الأمر الذي جعلها تطرح في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في حزيران 1974، البرنامج المرحلي برنامج السلطة الوطنية.

(ودعت بالتحديد الى إنشاء "سلطة وطنية فلسطينية" في أي مناطق فلسطينية تتحرر من السيطرة الاسرائيلية، وأعلن المجلس الوطني ايضا ولأول مرة رسميا عن استعداده لاستخدام الدبلوماسية ضمن وسائل أخرى لتحقيق هدفها. وفي الحقيقة. وقبل اشهر من ذلك الاجتماع وأثناء حرب أكتوبر كتب رئيس م.ت.ف ياسر عرفات الى سكرتير الدولة هنري كيسنجر وأعلن استعداد م.ت.ف المشاركة في التسوية السياسية ما بعد الحرب. ومع ذلك كان كيسنجر ملتزما بإبعاد القضية الفلسطينية من جدول الشرق الأوسط السياسي وهكذا تجاهل رسالة عرفات)[3].

كان كيسنجر نفسه قد وافق عام 1974، على عقد اجتماعات بين منظمة التحرير التي مثلها الاخوان خالد الحسن وماجد أبو شرار وبين فرنون وولترز. وقد استمرت اتصالات من اجل تبادل المعلومات مع وكالة المخابرات المركزية. ولكن حرص كيسنجر على سد الطريق أمام احتمال ان تفتح أية إدارات اميركية قادمة حوارا جديا مع م.ت.ف قام بترسيم تعهده عام 1975، بان لا تعترف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية او تتفاوض معها ما لم تقر المنظمة بحق إسرائيل في الوجود وتقبل القرار 242، ونبذ الإرهاب.هذا التعهد أوقف الاتصالات الرسمية، الا ان الوسطاء بمبادرة او بتفويض كانوا يبحثون عن وسيلة لجلب المنظمة الى الاعتدال وخاصة بعد ان اندلعت الانتفاضة وأصبحت تشكل ظاهرة خطيرة تهدد الاستقرار في المنطقة.. وهنا برز اتجاهان رئيسيان داخل اليهود وأنصارهم في أمريكا..

<u>الاتجاه الأول:</u> وهو يمثل التوجه نحو الاعتراف بالمنظمة وبحث إمكانية التعامل معها للتوصل الى تسوية سلمية.

<u>والاتجاه الثاني:</u> وهو الذي كان يخشى من ان يؤدي الاعتراف بالمنظمة انتقاصا من دور إسرائيل كحليف للولايات المتحدة وخاصة بعد الاستسلام السوفيتي أمام حرب النجوم وأفول مرحلة الحرب الباردة التي كانت تشكل فيها إسرائيل قوة حاسمة في الواجهة ومصلحة اميركية عليا.

حكاية الاتجاه الأول

ويروي وليام كونت حكاية الاتجاه الأول في كتابه مسيرة السلام على الشكل التالي:

(ووفقا للرواية المتداولة عما حدث، فان منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تشعر بالخطر من ان تصبح في وضع هامشي بعد ان اكتسبت الانتفاضة قوة دافعة، وتتعرض للضغط من كل من الدول العربية والسوفيت على حد سواء، قبلت في نهاية الأمر الشروط الأمريكية المعروفة، ومن ثم بدأ الحوار. ولكن هذا لم يكن سوى جزء من القصة.

فمنذ فترة مبكرة ترجع الى ابريل 1988بدأت مجموعة صغيرة من الزعماء اليهود الأمريكيين تستطلع مع الحكومة السويدية إمكانية عقد اجتماع مع منظمة التحرير الفلسطينية لصياغة بيان دقيق الإعداد عن التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالتوصل الى تسوية سلمية مع إسرائيل. وجدير بالذكر ان وزير

الخارجية السويدي شتن اندرسون كان صديقا ودودا لإسرائيل، الا انه قد روع بما شاهده أثناء زيارة قام بـها لإ سرائيل والأ راضي المحتـلة. ولذلك، قد بدا في محـاولة لبـناء الجـسور بـين الفلـسطينيين والإسرائيليين، ولكنه سرعان ما استقر على فكرة البدء باجتماع يعقد بين قادة منظمة التحرير الفلسطينية ويـهود أمريكيـين بارزين. وقد اطلع جورج شولتز على نـواياه. وعـندما لم يـبد أية اعـتراضات، مـضى اندرسون في تنفيذ خططه في هدوء.

وحسب رواية شولتز بنفسه، فانه لم يكن متحمسا لهذا الأسلوب في الدبلوماسية السرية، وظل لا يوليها اهتماما يذكر حتى وقت متأخر من ذلك العام. بيد انه كان يقدر اندرسون تقديرا كبيرا وكان يعتبره دبلوماسيا محترفا يمكن الاعتماد عليه. وقد ثبتت أهمية هذا التقدير في المراحل الأخيرة من إقامة هذا الحوار)[4].

قبل أيام من انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني أرسل وزير الخارجية اندرسون رسالة الى الأخ أبو عمار وجه فيـها الدعوة رسميا لوفد من المنظمة لزيارة استكهولم والاجتماع بمجموعة من يـهود أميركا المهتمين بعملية السلام.وقد جاء في نص الرسالة ما يلي:

(انني في غاية السعادة لان أدعو قيادات من م.ت.ف للاجتماع في السويد في 21-22 نوفمبر 1988، مع ممثلين ليـهود اميركيـين بارزين... وانـني افـهم ان هذا اللقاء التحـضيري سيـشكل خـطوة نـحو لـقاء محتمل بين شخصيات يهودية اميركية بارزة مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات او من يفوضه. وان هدف هذا اللقاء التحضيري هو الموافقة على كيفية عقد الاجتماع الأعلى مستوى).

ويشير اندرسون في رسالته الى صيغة بيان مقترح من المجموعة اليهودية الاميركية البارزة. مؤكدا ان بامكانها الإسهام في خدمة مفاوضات السلام المستقبلية بين إسرائيل والمنظمة. وينص البيان المقترح على ما يلي:

(ان م.ت.ف بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني على استعداد للاعتراف بـإسرائيل وللتفاوض معها بشأن تسوية سياسية على أساس:

- قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 242،338.
- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الوطني بما يتضمن الحق في دولة مستقلة.
- التزام من إسرائيل و م.ت.ف لوقف كل أشكال العنف مع بدء المفاوضات.
- وان المفاوضات يجب ان تؤدي الى:
- اعتراف متبادل وتعايش سلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل.
- ضمانات أمنية لكلا الدولتين.
- حل مشكلة اللاجئين بناء على القوانين والممارسات الدولية)[5].

كان الوفد الفلسطيني الذي تشكل لهذه المهمة التحضيرية يضم الأخ خالد الحسن (أبو السعيد) عضو اللجنة المركزية ومفوض العلاقات الخارجية والأخ هشام مصطفى مساعد الأخ أبو مازن في مجال الحوار مع الإسرائيليين والأخ عفيف صافية ممثل المنظمة حينئذ في هولندا والأخ يوجين مخلوف ممثل

المنظمة في السويد.

اما الوفد اليهودي فقد ضم كلا من: ريتا هاوزر وهي محامية من مدينة نيويورك، ستانلي شاينباوم وهو ناشر من كالفورنيا ودورا كاس وهي ممثلة المعهد الدولي للسلام في الشرق الأوسط في نيويورك.

بدأ الاجتماع الأول صباح يوم 21/11/1988، (ولما كان اللقاء قد عقد بعد صدور البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني، فان هدف اللقاء الفلسطيني- اليهودي كان "كما ذكرت ريتا هاوزر هو" حمل المنظمة على القيام بتوضيح بيانات المجلس الوطني الفلسطيني التي صدرت قبل أسبوع. ومن اجل تأكيد أهمية اللقاء قالت هاوزر بانها تحدثت قبل مغادرة نيويورك مع ريتشارد ميرفي الذي كان حينئذ يشغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، اما شينباوم فقد قال بان السيد كولن باول مساعد الرئيس ريغان لشؤون الأمن القومي اجتمع في تشرين أول (أكتوبر) وبعث اليه برسالة تشجيع بعد ان علم بموضوع اللقاء)[6].

كان لكلام ريتا هاوز حول لقاءها بريتشارد ميرفي وكذلك كلام شاينباوم بلقائه مع كولن باول ما جعل المجموعة الفلسطينية تدرك انها لا تتحدث مع وسطاء سياسيين مستقلين تماما وانما هم أشبه برسميين تلتقي تطلعاتهم مع الإدارة الأمريكية خاصة وان شولتز نفسه كان يثق بالدور الذي يلعبه اندرسون.

كان التوصل الى بيان أولي مهم لكلا الطرفين الا ان الجانب الفلسطيني كان يتطلع الى بيان أكثر عمومية. في حين كان الجانب اليهودي الذي وضع المقترح يتطلع الى لقاء مع عرفات الأمر الذي جعل الطرفين يتفقان على ان يقوم اندرسون باعتماد الوثيقة المتفق عليها باعتبارها ملاحظات سويدية حول اللقاء المشترك.

رفض شولتز الوثيقة كاساس لبدء الحوار مع م.ت.ف وعبر عن رفضه هذا برفضه في اليوم التالي لاستلام الوثيقة برفض طلب الأخ أبو عمار للحصول على تأشيرة دخول لزيارة نيويورك للحديث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان رفض شولتز الذي وصفه الرئيس المنتخب حينئذ جورج بوش (غلطة غبية) أدت الى انتقال الجمعية العامة للأمم المتحدة بكامل أعضائها الى الاستماع لياسر عرفات في جنيف الأمر الذي أعطى للأخ أبو عمار ولمنظمة التحرير الفلسطينية دفعا أقوى نحو التحرك على أساس قرارات الشرعية الدولية.

ومع موافقة الأخ أبو عمار على اللقاء مع المجموعة اليهودية تلبية لرغبة اندرسون، كانت ريتا هاوزر حريصة ان ينتج عن الاجتماع البيان المشترك الذي يلبي الشروط الاميركية لبدء الحوار مع المنظمة. وقد اتصل اندرسون بشولتز يسأله اذا كان يريد ان يرسل شيئا محددا الى عرفات. كانت استجابته سريعة بهدف ابتزاز عرفات وهو في لقاء مع اليهود الأمريكيين من جهة ولتغطية غلطة منع منح تأشيرة الدخول لياسر عرفات. فأرسل الى اندرسون رسالة فيما يلي نصها:

(تلقيت عن طريق السفير وانشمايستر رسالتك بشان الاجتماع الذي سيعقد في ستوكهولم الثلاثاء القادم. وانني اقدر عظيم التقدير النهج البناء الذي تتبعه إزاء هذه المسألة وتشكل الأوراق المرفقة ردي على السؤال الذي أرفقته في رسالتك وأود ان أقدم ثلاث نقاط في هذا الشأن:

- أولا: اننا لن نشارك في أي جهد يجعل من تبادل الرسائل بداية المفاوضات حول الصياغة، وبعبارة أخرى، فاننا لن نقبل صياغات مقابلة.
- ثانيا: انني أدرك ان منظمة التحرير الفلسطينية قد ترغب في ان تضيف بعد البيان الذي اقترحاه بعض المواقف

التي تشعر انها ملزمة بها والتي ترى انها استمدت بيانها الأساسي منها. وليس لدينا اعتراض على قيامها بذلك. على ان لا تمثل هذه المواقف شرطا بقبولها شروطنا او تتناقض معها.

- ثالثا: ان شيئا مما ورد هنا لن يؤخذ على انه يعني قبول الولايات المتحدة او اعترافها بدولة فلسطينية مستقلة.

ويمكنكم إطلاع زائركم على هذه الرسالة اذا اعتقدتم ان ذلك سيكون مفيدا.

المخلص جورج ب شولتز

وكان البيان المقترح الذي أرسله شولتز تحت إشارة سري / شديد الحساسية ينص على كما يلي:

مشروع بيان منظمة التحرير الفلسطينية

ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مساهمة منها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ترغب في إصدار البيان الرسمي التالي:

- انها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل حول تسوية سلمية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قراري الأمم المتحدة 242،338.
- انها تتعهد بالعيش في سلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، وان تحترم حقهم في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وذلك مثلما ستفعل الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي تلتمس إقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- انها تدين الإرهاب الفردي والجماعي والدولة في جميع أشكاله وانها لن تلجأ اليه.
- انها مستعدة لوقف جميع أشكال العنف على أساس متبادل خلال بدء المفاوضات)[7].

كان الرد الأولي لياسر عرفات على رسالة شولتز هي الموافقة الشخصية على الصيغة المقترحة الى الحد الذي جعلته يوقع عليها. وطلب من اندرسون ان يبلغ شولتز انه سيعمل على إقناع واخذ موافقة باقي أعضاء اللجنة التنفيذية، ومن جهة أخرى قام بإصدار البيان الذي اتفق عليه مع مجموعة اليهود الأمريكيان حيث قام بإضافة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم كأساس للمؤتمر الدولي. ونتيجة لمعارضة أعضاء في اللجنة التنفيذية للصيغة التي اقترحها شولتز قام أبو عمار ببعثرة الصيغة في إطار خطابه الطويل دون ان يعلن بشكل واضح نبده للإرهاب وذلك تأكيدا بأن ما كانت تقوم به المنظمة هو مقاومة وليس إرهابا وانها لم تمارس الإرهاب وانما العنف الثوري الذي هو حق للشعوب التي تحتل أراضيها. ولم يرضي الخطاب شولتز. حتى ولا اندرسون، الأمر الذي فرض على أبو عمار ان يوضع بشكل لا لبس فيه وفي مؤتمر صحفي نبذه للإرهاب. فجاء تصريحه المكتوب وباللغة الإنجليزية ينص على ما يلي: (أمس، أشرت ايضا الى قبلونا للقرارين 242، 338، كأساس للمفاوضات مع إسرائيل ف إطار المؤتمر الدولي كما كان واضحا في خطابي أمس اننا نعني.. حق جميع الأطراف المعنية في نزاع الشرق الأوسط في العيش في سلام وامن. وكما ذكرت بما في ذلك دولة فلسطينية وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى وذلك وفقا للقرارين 242،338، وبالنسبة للإرهاب فلقد نبذته امس بصريح العبارة، ومع ذلك فأنني

اكرر هنا للعلم به وتسجيله اننا ننبذ كلية وبشكل مطلق كل أشكال الإرهاب بما في ذلك إرهاب الفرد والجماعة والدولة)[8].

ولم يتضمن البيان باللغة العربية كلمة نبذ وانما كلمة رفض حيث جاء النص كما يلي (وفيما يتعلق بالإرهاب فانا رفضته أمس بعبارات واضحة، ولكن أعيده مرة أخرى وأسجل اننا نرفض تماما وبالمطلق جميع أشكال الإرهاب بما فيها إرهاب الأفراد والجماعات والدولة)[9].

ولكن عرفات أصر في نهاية بيانه ان يؤكد (ليكن واضحا تماما انه لا عرفات ولا غيره يمكن ان يوقف الانتفاضة. ستتوقف الانتفاضة فقط عندما تتخذ خطوات عملية وملموسة تجاه حصولنا على أهدافنا الوطنية وإقامة دولة فلسطين المستقلة)[10].

ردا على بيان ياسر عرفات، أصدر جورج شولتز بيانا قال فيه:

(أصدرت م.ت.ف اليوم بيانا وافقت فيه على قراري مجلس الأمن 242، 338، واعترفت بحق إسرائيل في الوجود في سلام وامن ونبذت الإرهاب. ونتيجة لذلك فان الولايات المتحدة مستعدة لإجراء حوار مضموني مع ممثلي م.ت.ف. وأنني أعين سفرينا لدى تونس باعتباره القناة الوحيدة المخولة بإجراء هذا الحوار.وسيبقى هدف الولايات المتحدة كما كان دائما هو السام الشامل في الشرق الأوسط.. وان شيئا مما ورد هنا لن يؤخذ على انه يعني قبول الولايات المتحدة أو اعترافها بدولة فلسطينية مستقلة.. وان الولايات المتحدة لا تعترف بإعلان دولة فلسطينية مستقلة)[11].

لقد كان الحوار بين الإدارة الأمريكية و م.ت.ف هو نتيجة الاتجاه الأول ولكن ماذا عن الاتجاه الثاني؟.

حكاية الاتجاه الثاني

ولد هذا الاتجاه من رحم لجنة العلاقات الإسرائيلية الامريكية (الايباك). وهي الأكثر حرصا على صياغة الروابط الاستراتيجية التي لا تنفصم بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد أدرك هذا الاتجاه مبكرا خطورة التحولات التي بدأت مع تبدد غيوم مرحلة الحرب الباردة التي كانت تشكل فيها إسرائيل قوة طليعية للولايات المتحدة الأمريكية. وبرز السؤال، ماذا تساوي إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة في حال انتهت الحرب الباردة.؟. وبعد ان لم يعد الاتحاد السوفيتي يشكل تهديدا للمنطقة، ما هي طبيعة التعاون التي ستربط بين دولة إسرائيل وبين الولايات المتحدة.؟ وكان على مجموعات الضغط الموالية لإسرائيل ان تخلق هذه الروابط وان تضمن استمرارها على أساس قيمي وأخلاقي واستراتيجي تلتزم الإدارات الأمريكية اللاحقة جميعها بالالتزام بها.وكانت بواكير انتاجات هذا الاتجاه التقرير المتعلق بالاستراتيجية الاميركية للشرق الأوسط. ولكي يكون توجه المجموعة ملزما للإدارة القادمة بغض النظر عمن يفوز من الأحزاب تم تشكيل ما أطلق عليه اسم المجموعة الدراسية الرئاسية بمعهد واشنطن بحيث تضم مناصفة من أعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري منطلقة من الإدارة المقبلة عليها تبني نتاج الدراسة المتفق عليها والمتعلقة بالشرق الأوسط ,اي ان الموقف الأمريكي للسياسة الخارجية المتعلق بالشرق الأوسط وما يتعلق بإسرائيل وبالصراع العربي الصهيوني هو في إطار ما تضعه المجموعة الدراسية الرئاسية. وكان التقرير الأول الذي أطلق عليه اسم "البناء من اجل السلام" يعبر عن الاستراتيجية التي تم اقرارها بعد نقاش طويل يستهدف استبعاد م.ت.ف ويحدد ركائز السلام التي على الحزب الفائز ان يتمسك بها.

وضع مسودة الجزء الأول من التقرير والمتعلق بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مارتن انديك وهو يهودي ولد في بريطانيا واسترالي الجنسية وكان تلميذا نجيبا لمدير الشؤون الخارجية في ايباك،

ستيفن روزن الذي أقنعه ان يحصل على إجازة من جامعة مكاري في استراليا ويجيء الى واشنطن ليعمل في احد مراكز الأبحاث التابعة لايباك، وهو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى حيث أصبح المدير التنفيذي للمعهد والمنسق العام للمجموعة الدراسية الرئاسية. اما الجزء الثاني فوضعه باري روبن وهو يتعلق بالسياسة الأمريكية في الخليج العربي.

وقد وصفت التوطئة التي سبقت الملخص التنفيذي طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط للدراسة على الشكل التالي:

(الشرق الأ وسط منطقة خطيرة بالنسبة للولا يات المتحدة الأمريكية، وتبدو مصالحنا مهددة باستمرار التطورات غير المتوقعة والتي تربك الحسابات الدقيقة لصناعي السياسة العقلانيين في واشنطن. ولهذا فان ترجيح مسار سياسي للرئيس القادم هو عملية (مغامرة) خاصة عندما تكون المنطقة في مثل حالة الاضطراب التي نعيشها، ومع ذلك ان سنة الانتخابات الرئاسية توفر فرصة هامة للتقويم. فهي الوقت المناسب لتقويم السياسات الماضية واعتماد مقاربات جديدة. وعلى هذا الأساس، اجتمعت منذ أكتوبر 1987، مجموعة من صانعي السياسة وخبراء في الشرق الأ وسط ومستشارين في السياسة الخارجية للحملات الانتخابية الرئاسية تحت رئاسة ولتر موندیل، النائب السابق لرئيس الجمهورية (ديمقراطي) ولورنس ايجلبرجر مساعد وزير الخارجية (جمهوري) تحت رعاية معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى للبحث في خير الطرق للرئيس القادم لمواجهة التحديات الكبرى للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط المضطرب ولكنه الحيوي أيضا)[12].

وقد اعتبر التقرير ان في الشرق الأوسط صراعان، الأول الصراع العربي الإسرائيلي والثاني الصراع العراقي الإيراني، ونحن إذ نركز على الصراع الخاص بمنظور السياسة الأمريكية الخارجية تجاه الدولة الفلسطينية نركز على الجزء الهام المتعلق بالصراع العربي الصهيوني.

كانت المفاجأة الأولى للمجموعة الدراسية بعد شهرين من تشكيلها.. وهي الانتفاضة المباركة التي اندلعت في 9/12/1987، وأعطت أهمية كبرى حيث ان أول إنجازاتها كان إعلان الملك حسين بفك الارتباط بين الضفة الغربية والمملكة الهاشمية، الأمر الذي يعطي للقرار 242، مفهوما جديدا بحيث تصبح الأرض الفلسطينية التي يشملها القرار بالانسحاب تعود قانونيا الى سيطرة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وهي منظمة التحرير الفلسطينية وقد جاء في توصية التقرير ما نصه:

(لتحديد الاضطراب في المنطقة فقد واجهت المجموعة عدة تطورات غير متوقعة في خضم مهامها. الانتفاضة الفلسطينية، قرار الملك حسين بفك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية، وقف إطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية. لقد تعاملت المجموعة مع الانتفاضة بإرسال بعثة تقصي حقائق الى إسرائيل والمناطق والأردن ومصر في آذار 1988، تضم جراهام فولر وريتشارد هاس وجون حنا ومارتن انديك وربير ليبر وميخائيل مندليوم. وقد نشر تقرير البعثة المعنون اثر الانتفاضة في أيار 1988)[13].

لقد حرصت المجموعة على الا ستفادة من مستشارين من وزراء الخارجية الأمريكية وسفراء سابقين وأعضاء مجلس الأمن القومي. وتمت الصياغة الأولية التي سبقتها نقاشات مفصلة شارك فيها أعضاء المجموعة جميعهم خلال اشهر استمرت حتى أكتوبر 1988.

(استندت النقاشات الشهرية والتقرير النهائي ووجهت بأوراق سياسية أعدت من اجل التقرير للمجموعة من قبل فرانك فوكاياما، بول جوريديني، هارفي سيشرمان، وستيفن سبيجال. وقد وضع مسودة الجزء الأول من التقرير مارتن انديك وجون حنا مع حصيلة مفصلة من دنيس روس ووضع مسودة الجزء الثاني من التقرير باري روبين مع حصيلة مفصلة من جيمس بليك. لقد قدم كل من ريتشارد هاس، وروبرت هنتر وميخائيل مندليوم وروبرت ساتلوف إرشادات قيمة في مراجعة النص النهائي)[14].

وقد جاء التقرير معبرا عن التوجه العام لهذه المجموعة وهذا الاتجاه الذي يرى ضرورة إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والاستفادة من حالة الانتفاضة للبحث عن قيادة بديلة. واعتبرت ان المشاكل الصعبة والمعقدة التي سيقابلها الرئيس المنتخب في الشرق الأوسط يمكن مواجهتها بالاعتماد على ما يحتويه تقرير" البناء من اجل السلام" بما يساعد الرئيس على عبور حقول الألغام وفي عملية هيكل للسلام والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة.

وقد جاء ي التقرير حول اثر الانتفاضة ما يلي: (قرار الملك حسين الأخير بفك الارتباط الأردني الإداري والشرعي مع الضفة الغربية يعني انسحابه من دور المحاور العربي الرئيسي في عملية السلام, فلعقدين متتالين اعتبرت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأردن كشريك عربي مناسب للتفاوض معه حول الأراضي. وفي الظروف الجارية الان، علم حسين بانه لا يستطيع التفاوض نيابة عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. لقد فقد مؤيدوه هناك أرضيتهم السياسية ولكن ما هو أكثر أهمية هو ان الملك حسين يبدو متخوفا من ان أية جهود لتشكيل وفد مفاوضات أردني فلسطيني تابع له ستصنفه هذه الجهود على انه مخرب الانتفاضة وخائن للقضية الفلسطينية. تحركاته الأخيرة أبرزت قراره بترك مسؤولية تمثيل الفلسطينيين كاملة على كاهل م.ت.ف ولذا فان الانتفاضة حاليا قد قادت حسين لتعطيل الخيار الأردني, الذي يلعب فيه الأردن دورا عربيا رئيسا في مفاوضات تسوية للفلسطينيين, تعطيلا مؤقتا واحتمالات إحياء هذا الدور في فترة الادارة المقبلة لا نبدو جيدة)[15].

ويركز التقرير على موقف م.ت.ف الرافض لشروط قبولها كشريك ويدعو في الوقت نفسه الى البدائل وفي مقدمتها إبراز قيادة جديدة (يجب على الإدارة المقبلة ان لا تدير ظهرها لما يحدث داخل المجتمع الفلسطيني فقد تكون الانتفاضة قد خلقت ديناميكية سياسية جديدة هناك. ان تم فهمها وتشجيعها فلربما تخلق نوعا من القيادة الفلسطينية، قيادة تلتزم بتسوية مع إسرائيل)[16].

كما يدعو التقرير ان تدفع الإدارة الامريكية حكومة إسرائيل لتلعب دورا يساهم في إبعاد شبح م.ت.ف والسعي لإيجاد قيادة تقبل بالشروط التي تهيئ لمفهوم السلام الأمريكي (ستحتاج الإدارة المقبلة الى تذكر ان قرار الدخول في جهود قبل هذه لا يمكن لأي كان حق هذا القرار سوى إسرائيل. فهي وحدها القادرة على اتخاذ قرار تشجيع قيادة محلية والدخول في عملية سياسية نتيجتها غير مؤكدة، ولكن بامكان التقارب المتعاقب والمتبادل منح بعض الضمانات)[17].

ان الاتجاهين الذين تم استعراضهما في مجال الحوار الأمريكي الفلسطيني ينطلقان من أساس واحد ويصبان في النهاية نحو هدف واحد وهو منع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني, ومنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة, وفرض الاستيكانة والخضوع على شعب الجبارين ليصبح قطيعا في مزرعة شارون والكيان الصهيوني وهو الأمر الذي يفسر حكاية العنقاء التي تنتفض من تحت الرماد كل يوم.

الهوامش

1. وليام كونت. مسيرة السلام ص347
2. شيريل رونبزغ. الحوار الأمريكي ومنظمة التحرير الفلسطينية.
3. مجلة دراسات عربية/ فصلية. العدد 11/خريف 1989 كراس خاص ص (1).
4. المصدر السابق ص 20
5. وليام كونت. مصدر سابق ص347-348.
6. محمد ربيع. الحوار الفلسطيني الأمريكي. الدبلوماسية السرية والاتصالات.
7. دار الجليل للنشر. 1995 ص253.
8. المصدر السابق. ص116-117.
9. وليام كونت. مصدر سابق. ص351.
10. المصدر السابق. ص353.
11. المصدر السابق. ص470.
12. لمصدر السابق. ص471.
13. المصدر السابق.
14. البناء من اجل السلام. دراسات استراتيجية. منشورات الشؤون الفكرية والدراسات. 1990 ص5
15. المصدر السابق. ص6.
16. المصدر السابق. ص7.
17. المصدر السابق. ص31.
18. المصدر السابق. ص56.
19. المصدر السابق. ص65.